المرأة اللبنانية في الحكم هل فشلت؟ أم أبعدت بسبب نجاحها؟

السيدة ديما غزاله

-طبعا" كلا، فإقصاء المرأة عن المشاركة في السلطة التنفيذية الحالية لم يكن بسبب الفشل، فالمرأة اثبتت جدارتها وكفاءتها في كل الوظائف التي اسندت اليها وكانت على قدر كاف من المسؤولية وحققت نجاحات لا مثيل لها في كافة الميادين سواء: في المهن الحرة-في الحقائب الوزارية – في المجلس النيابي – في النقابات وطبعا" على المستوى الحزبي. "فمثلا" نجحت السيدة ستريدا جعجع في لعب دور بارز جدا" في المحافظة ولم شمل الشباب القواتي رغم الاضطهاد الذي عاشه حزب القوات اللبنانية ورغم كون هذه المرحلة من اصعب المراحل التي عاشها في تاريخه اوصلته الى برّ الأمان".

فالنظرة الى المرأة انها غير جديرة هي نظرة دونية مرفوضة بالمطلق وهي قمة في الجهل والتخلف.

-السلطة التنفيذية الحالية تألفت من مرجعية معروفة وبظروف غير لبنانية وغير وطنية ومن الطبيعي ان يكون الوضع السياسي القائم قد أنتج حكومة من لون واحد وجنس واحد.

-لا يمكن ان ينتج وضع سياسي معين من فراغ بل لا بد ان يسند الى معطيات فكرية وعقائدية تسود داخل المجتمع نتيجة التربية. علما" ان لبنان وضمن اطار احترام المرأة كإنسان وتقدير دورها في الحياة العامة هو منارة وظاهرة فريدة ضمن محيطه ومن هنا رفضنا لتغيير الواقع اللبناني بأي شكل من الأشكال وبنتيجة اي حجة من الحجج.

السيدة كلوديت حايك

كلا لا اعتقد ان فشل المرأة هو سبب إبعادها عن المشاركة في السلطة التنفيذية ,بل ارفض شخصيا هذا الإستنتاج. وأسأل بدوري هل أن الرجل كان ناجحا طيلة هذه السنوات في ممارسة السلطة , فمن أوصل البلد الى هذا الدرك في السياسة والإقتصاد غير" الرجل "الذي مارس السلطة منفردا منذ نشوء دولة لبنان .كما أجد من المضحك ان نضع ثقتنا بالرّجال أكثر من النساء في وقت أثبتوا فيه فشلهم ودورهم الفعلي في تفتيت البلد . ثم ان تجربة المرأة في السلطة التنفيذية ما تزال في بدايتها وبالتالي ليس من العدل الحكم عليها بالنجاح او بالفشل .فالمرأة في موقع القرار تمارس صلاحياتها كما الرجل في الموقع ذاته , وقد تكون لها نظرتها الى قضايا أساسية قد يغفل عنها الرجل . بتقديري ان تغييب المرأة في هذه الحكومة كان خطأ فادحا وغير مقبول وغير مبرّر وتتمنّى تصحيحه في الحكومات المقبلة .

طبعا ان العائق الأوّل أمام وصول المرأة هو النظام السياسي اللبناني المولود في أيام الإستعمار والذي يختبئ وراء التقسيم الطائفي للمجتمع من أجل إعادة انتاج نفسه , فهو نظام طائفي بامتياز .بالاضافة الى عدم وجود قانون انتخابي عادل وديموقراطي لأن لا ديموقراطية من دون مساواة بين الجنسين , فللمرأة الحق في المشاركة في السلطة طالما هي تشكل نصف الهيئة النّاخبة . فبالرغم من ان لبنان قد أبرم منذ عام ١٩٩٧ اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ولكن للأسف حتى اليوم لم توضع الإتفاقية حيّز التنفيذ الفعلي .فالمطلوب من السلطة السياسية ان تشجعّ المرأة وتزيل العوائق من أمامها عبر تعديل ما يلزم من القوانين وخاصة في قانون الأحوال الشخصية التي من شأنها تفعيل المشاركة السياسية للنساء والإسراع بردم هوّة اللّامساواة بين الجنسين .

هناك اسباب عديدة غير مرئية تبعد المرأة عن المشاركة في القرار السياسي منها مثلا :

ان طبيعة الثقافة الذكورية في لبنان التي تفرض وصاية الرجل وسلطته على المرأة تحد من استقلاليتها وعدم قدرتها على التعبير بحرية عن رأيها خصوصا اذا كان متعارضا مع العائلة والزوج هذه الثقافة المتوارثة تضع المرأة في قالب معيّن وبالتالي يضعف ثقتها بنفسها فتمتنع عن المجازفة في خوض العمل السياسي .

امتناع معظم الأحزاب السياسية اللبنانية عن اعداد كوادر نسائية فيها تجعلها أهلا للمشاركة في العمل السياسي فيما بعد .

لا مبالاة من قبل المرأة بشكل عام في المشاركة في الحياة السياسية , معظم توجهها يكون نحو الأعمال الإدارية والتعليمية والمصرفية والتي اثبتت فيها جدارة وكفاءة مهمة جدا .